

كالقسم الاول نحو متدا اذا كان مصدر اصله مدد اذ غمت  
التال الاولى في الثانية فصار متدا قول في قوله نظر من  
وجهين اما الاول فلان كلام يدل على ان الادغام ولجب فيما  
يكون الحرفان المتجانسين نحو صرء لان اصله الصر  
وزيدت الف توسعا لتي الفان اولها ساكنة وثانيهما  
متحركة مع ان الادغام لا يجوز فلوقال الا ان يكون العين كان  
اصوب واما ثانيا فلانه لا طائل تحت قوله وهو على وزن  
فعل يحمّل ان يكون العين فيه متحركا وساكنة والافعال  
يعلم ان العين فيه ساكنة بالاعجام لاننا نقول لموطر  
قوله وهو على وزن فعل والكفي بقوله نحو مد يعلم النجم  
ان متدا هنا مصدر فلوقال نحو مد مصدر ارقال نحو  
مد وهو على وزن فعل بسكون العين كان ~~له~~ لاري  
واجدر ويمكن ان يجاب على الاعتراض الاول بان الهم  
استغنى عن ان يقول الا ان يكونا العين كالف بالمتا **قوله**  
والتالت الى قوله مع عدم شرط الادغام وهذا هو  
القسم الثالث من الاقسام المذكورة وهو ان يكون  
ثاني الحرفين ساكنا والاول متحركا الادغام وهذا القسم

٥٣  
فمتنع لان شرط الادغام مفقود هنا وهو تحريك الثاني ومنهم  
من قال انما امتنع الادغام لانه لو ادغمت لا بد من تسكين  
الاول فيجتمع ساكنان في حرفين من ورطة اخرى ومنهم من قال  
انما لا يجوز الادغام لان الادغام للتخفيف وهو يحصل  
بسكون الحرف الثاني على ان شرط مفقود هنا لسائل  
ان يقول ان كلام المصنف يدل على عدم جواز الادغام  
فما يكون ثاني الحرفين ساكنا للوقوف مع ان الادغام  
فيه جائز لان التسكون للوقف كالحركة فلوقال ان  
كان الثاني ساكنا بغير الوقف كان اصوب اقول  
الجواب عنه ظاهر على التامل **قوله** ولكن يجوز الحذف  
الى قوله في نحو تقضى البازي هذا كانه اشارة الى  
جواب عن اعتراض مقدّم توجيه الاعتراض  
انه لما كان الادغام مستغنياً عن ان لا يحذف الحرفين  
قياساً على الادغام فاجاب بقوله ولكن يجوز الحذف  
الى معنى جواز الحذف في بعض المواضع وان كان الادغام  
غير جائز نظراً الى اجتماع ثقل مطلقاً كما يجوز القلب في  
بعض المواضع نحو تقضي البازي اصله تقضض